د. إبراهيم شحاتة (٢)

حكاية بنك!

- مصر - الآن - لاتريد وليست بحاجة إلى الاقتراض من البنك، ومع ذلك لنا مكتب فيها يقدم معونات فنية وخبرة ، لأنها من الدول المحبوبة فى هذه المؤسسة!
- البنك كان ضحية للظروف السياسية التى صاحبت موضوع السد العالى، كما كانت مصر بالضبط!
- لماذا كانت أغنية «قلنا ح نبنى» أكثر تأثيرا فى الوجدان المصرى من حقائق التاريخ؟!
- البنك الدولى شركة مساهمة، وأكبر المساهمين هى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى هى صاحبة الدور الأكبر فى توجيهه!
- البنك لا يخضع للإرادة الأمريكية فى كل شىء، فقد وافق على قرض لإيران رغم المعارضة الأمريكية.
- الفلسفات والإيديولوجيات مكانها الكتب، ولا تصلح أساسا سليما للحكم!!

- المثقفون يتكلمون ويتكلمون، والرجل العادى الفقير هو الذي يدفع ثمن التجارب النظرية والايديولوجية!!
- فى النظام الرأسمالى دور الدولة مطلوب جدا فى وضع القواعد ومراقبة تنفيذها.. بعبارة أخرى دور الدولة هو سيادة القانون!!
- بدون سيادة القانون لن يكون هناك سوى «رأسمالية المحاسيب»!!
- هذه شروط أن تكون التخصيصية هى الحل!
- ملاحظتى الأساسية على الطبقة المالكة الغنية فى روسيا، أن قوامها هو مدراء شركات القطاع العام السابقة!!
- الاقتصاد لا يمكن أن يسير بنصف كفاءة، ونقص نزاهة!!
- النهوض بمستوى المعلم هو الطريق الوحيد لتقدم التعليم فى مصر!
- التحفيظ أساس المشكلة المصرية فى البيوت والمدارس!
- ليس كل تمويل خارجى للجمعيات الأهلية.. استعمارى!
- من يقرأ مقدمة دستور ١٩٧١ يشعر أنه أمام موضوع إنشاء لطالب ثانوى!

«دارت وقائع هذا الحوار قبل وفاة د. إبراهيم شحاتة بعام كامل»:

الحوار مع الدكتور إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولى، هو ـ واقعيا وفعليا ـ اكتشاف، أو إعادة اكتشاف لقارة علمية وفكرية وإنسانية مترامية الأطراف..

فالرجل فوق قيمته الأكاديمية الكبيرة، وفوق سمعته الدولية الممتازة، مشغول ومهموم بقضايا وطنه، وأحلام ناس هذا الوطن وهو لا يلجأ فى هذا إلى اقترابات التكنوقراط المعهودة، وإنما يشغل نفسه كثيرا بالبحث والتقصى، بالفهم والاستخلاص، لمنظومة معقدة ومتشابكة من عواطف وأعراف الناس وطرائقهم فى الحياة وفى التفكير، فيأتى فكره كما يأتى إسهامه من منابع صافية رائقة، حتى ليبدو غير مكترث بأية حسابات، أو تحسسات، لا يولى وجهه إلا شطر الحقيقة.. تلك الحقيقة التى نذر لها عمره وعلمه، وعبر من أجلها طرقا شائكة تعترف بالمعايير، وتنكر الخضوع لسلطة الشعار السياسى بدلا من سلطة العلم.

وفى حديثه تحدث د. إبراهيم شحاتة عن المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها مع بعض دول منطقتنا (مصر ـ العراق ـ إيران)، ومعنى الإصلاح الاقتصادى، وفكر الحمائية واتفاقية الجات، ونظام التعليم، والإصلاح الدستورى، ووهم الترصد الاستعمارى لنا فى كل شىء.

وكان هذا الحوار:

● **قبل أن نقرأ وأن نكتب.. قبل أن نتكلم أو نسجل.. من ـ يا دكتور إبراهيم ـ الذى رسم البورتريه المخيف للبنك الدولى على هذا النحو الذى أصبح معروفا به فى مصر؟**

○ تجربة البنك الدولى مع مصر طويلة.

مصر ـ بالطبع ـ أحد الأعضاء الأصليين المؤسسين للبنك.

وقد اشتركت فى أعمال البنك منذ البداية، كما شاركت فى أعمال مؤتمر بريتون وودز.

ومع ذلك فقد كان أول قرض طلبته مصر من البنك وتم بحثه فى منتصف الخمسينيات، وهو القرض الشهير لتمويل مشروع السد العالى.. وقد تركت هذه التجربة ـ بالذات ـ أثرا غير إيجابى فى علاقة البنك بمصر.

كان الصدام بين مصر والبنك جزءا من إطار سياسى أوسع.

فمشروع السد العالى كان يعتمد ـ أساسا ـ على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمول بمنحة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهى مرحلة الدراسات والإعداد.

المرحلة الثانية: يقوم فيها البنك ـ إذا ثبتت جدوى المشروع ـ بتمويل العملة الأجنبية اللازمة، وكان من المقدر أنه إذا تم هذا التمويل فسوف يكون أكبر قرض قدمه البنك فى تاريخه حتى ذلك الوقت.

يعنى ـ من الناحية المبدئيه ـ كان البنك على استعداد لأن يقوم بخطوة كبيرة جدا، بتقديم أكبر قرض يقدم إلى دولة صغيرة فى ذلك الوقت.

فحتى هذا التاريخ كان عملاء البنك الأساسيين هم الدول الأوروبية، ولم يك مألوفا أن تطلب دولة صغيرة مثل هذا الحجم من التمويل.

ومع ذلك ـ فكما قلت ـ تغلبت الجوانب السياسية، بتطور العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية من ناحية، وتدهور العلاقة بين مصر والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى.

وتسارعت الأحداث، لتنتهى بسحب تمويل المنحة من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على الرغم من مجهودات البنك لتفادى ذلك.

وبالطبع إذا لم تك هناك مرحلة أولى، فلن تأتى المرحلة الثانية.

وقد سحب البنك تمويله بعد انسحاب الحكومتين من تمويل المرحلة الأولى.

ولاحظ أن الانسحاب من جانب الحكومتين جاء فى إطار سياسى أوسع (صفقة الأسلحة التشيكية والاعتراف المصرى بالصين الشعبية وشعور الحكومة البريطانية فى لندن وإيدن ـ بالذات ـ أن الرئيس عبد الناصر يمثل خطرا كبيرا جدا على الإمبراطورية.. أى أن إيدن بالغ فى تصوره ونقل هذا التصور إلى الحكومة الأمريكية).

كل هذه الأبعاد أدت إلى سحب المنحة، ثم سحب القرض.

والتاريخ معروف ـ بالقطع ـ بعد ذلك، إذ تم تأميم قناة السويس، ثم محاولة الغزو، وكل هذا ولد انطباعا لدى الشارع المصرى والرجل العادى فى مصر، أن البنك الدولى هو أداة للاستعمار وجزء من محاربة البلد.

ولقد بدأت الصورة تتغير ـ بعض الشىء ـ فى السبعينيات، وبالذات بعد حرب ١٩٧٣.

فقد كان أول قرض أعطاه البنك لمصر مخصصا لإعادة افتتاح قناة السويس، ولم يك هذا القرض يستهدف خدمة لمصر، بمقدار ما كان يستهدف خدمة للتجارة العالمية.

ولكن التوسع فى الإقراض لمصر بدأ بعد ذلك، وأيضا فى عهد الرئيس السادات، واستمر خط العلاقة بين مصر والبنك بشكل إيجابى جدا، لدرجة أن مصر لا تريد أن تقترض من البنك، أو ليست بحاجة إلى الاقتراض من البنك، ومع ذلك فإن لدى البنك مكتبا فى القاهرة، وهو يبدى ـ دائما ـ استعداده للإقراض ويقدم معونات فنية وخبرة، لأن مصر من البلاد المحبوبة لدى هذه المؤسسات الدولية.

السـد!

● **تقول لى إن العلاقة بين مصر والبنك إيجابية.. وهذا ـ بالطبع ـ صحيح على المستوى الرسمى، ولكن عند الناس ليس فى الذهن العام شيئا عن البنك الدولى سوى ملامح صورة نمطية شريرة، تؤكدها لقطه فى فيلم وثائقى لجمال عبد الناصر يشير فيها بيده ليوجين بلاك بشكل قاطع، وهى اللقطة التى أصبحت تصاحب أغنية مصرية شهيرة عن السد أحد مقاطعها يقول: «راح على البنك إللى بيساعد ويدى.. قاله حاسب قالنا ما لكمش عندى». وتأثير اللقطة وتأثير الأغنية على الذهن العام فى مصر مازال أكبر من كل الدراسات والكتب عن فكر البنك ودور البنك وحقيقة البنك. لماذا فى تقديرك كانت هذه الظاهرة؟**

○ لأن اللقطة تعبر عن تاريخ، ووعى كامن لدى الفرد المصرى.

وعندما غنى عبد الحليم حافظ من أشعار صلاح جاهين: (راح على البنك إللى بيساعد ويدى)، كنا وقتها طلبة فى الجامعات، وظلت هذه الأغنية، كما ظلت اللقطة الوثائقيه جزءا من وجداننا وتفكيرنا.

والحقيقة أن البنك كان ـ إلى حد ما ـ ضحية (كما كانت مصر) للظروف السياسية التى أحاطت بموضوع تمويل السد العالى.

فأنا أعرف ـ مثلا ـ ومن وثائق البنك نفسها أن يوجين بلاك، كان فى رحلة إلى إيران (وقت تفجر أزمة سحب أمريكا وبريطانيا لتمويل منحة الدراسة)، وطلب أن يتوقف فى القاهرة ليبحث الموضوع مع الرئيس عبد الناصر فى أوائل يونيو١٩٥٦، وفعلا جاء (فى المقابلة موضوع اللقطة الوثائقية)، وسأل الرئيس عبد الناصر: «لماذا لا تعلن قبولك للشروط التى طلبتها أمريكا وبريطانيا، لأن ذلك سوف يسهل علىَّ مهمتى فى أن أحصل على الموافقة النهائية على المنحة، وبالتالى نسير فى المشروع؟».

وقد كانت الشروط كلها ذات طابع تنموى (لاتقترض مصر أكثر من حد معين ـ يدار المشروع بطريقة معينة).

وعندما عاد يوجين بلاك قابل جون فوستر دالاس، وقال له إن الرئيس عبد الناصر موافق على الشروط، فإذا به يفاجئه قائلا: «لقد سلمت السفير المصرى اليوم ـ صباحا ـ خطابا بسحب المنحة»!!

وبعد ذلك طلب وزير الخارجية، رئيس البنك تليفونيا، ولم يكن موجودا، فرد عليه نائب الرئيس وأخبره دالاس أنه سيقرأ عليه نص الخطاب الذى أعطاه للسفير، وقرأه ـ بالفعل ـ وكانت فيه جملة تقول: (عدم ثقة البنك فى قدرة المصريين على تنفيذ المشروع)، ولما قاطعه نائب رئيس البنك قائلا: «يا سيدى لم نقل ذلك»!، رد عليه: «إذن سنشطب هذا من النص المنشور»!!!

وقد وردت هذه القصة فى كتاب شهير صدر عام ١٩٧٤، اسمه: «البنك الدولى منذ بريتون وودز»، وهو كتاب طلب البنك من عدد من الأساتذة الكبار إعداده من خلال مطالعتهم لوثائق هذه المؤسسة الدولية المهمة.

واضح، أن البنك لم يكن جزءا من اللعبة السياسية، ولكنه وجد نفسه فى وضع لم يكن أمامه فيه سوى أن يسحب القرض.

ولما تغيرت الظروف السياسية.. تغير الوضع. ولابد أن نعرف أن البنك هو مؤسسة دولية، ولكنه فى ذات الوقت شركة لها مساهمون، وهؤلاء المساهمين لهم دور فى توجيهها.. مثل أى شركة.

وأكبر مساهم فى البنك هو الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تملك حوالى ١٧٪ من مجموع الأسهم، ثم إنها (مع الدول الغربية الأخرى واليابان) تملك ما يساوى أقل بقليل من نصف رأس المال.

لا أحد يستطيع أن يتجاهل هذه الحقيقة.

ومع ذلك فليس معنى هذا، أن البنك يخضع للإرادة الأمريكية فى كل شىء،

فمنذ أسبوعين ـ مثلا ـ وافق البنك على قرض لإيران، على الرغم من المعارضة الشديدة جدا من جانب الولايات المتحدة، ولكن ما حدث أن الدول الأخرى وافقت كلها، على حين امتنعت فرنسا عن التصويت.

بعبارة أخرى إذا لم تستطع أمريكا تحقيق أغلبية مناسبة تصف خلف التوجه الذى تتبناه فلن تقدر على فرض شيء على البنك! ولكنها كأكبر مساهم لها دور كبير.

وصيتى!

● **فى الجزء الأول من كتابك: (وصيتى لبلادى) تعرضت إلى الخيارات المتاحة أمام مصر، وهى: (السير للخلف) وهو الخيار الذى يمثل ـ على حد قولك ـ الارتداد الفكرى، والتطلع إلى العيش فى القرن الواحد والعشرين وفق الممارسات والتفاصيل، بل والطقوس التى سادت فى عصور غابرة. والثانى (الحركات الواقفة.. محلك سر)، وهو المناداة بحتمية حل معين، والذى يتمثل فى الفكر الشيوعى أو الاشتراكى. والخيار الثالث وهو ما تنادى به كان (السير للأمام) وتبنى سياسة الإصلاح الشامل.. ألا يمكن القول أن هذا التصور الذى يتسم بالبراجماتية يفتقد الأساس النظرى والفلسفى اللازم لمواجهة تيارات فكرية أخرى وهى ـ وإن اختلفنا معها ـ لها طابع أيديولوچى معين تمثله مجموعة كاملة ومتناسقة من الأفكار والمبادئ؟..**

ثم إذا كان المقصود هو تبنى الفكر الرأسمالى، فهل هناك تعريف موحد له (فكرا وممارسة)؟

○أرى أن الفلسفات والأيديولوچيات مكانها الكتب والمحاضرات، وليست أساسا سليما للحكم.

الحكم لابد أن يأخذ فى الاعتبار ظروف كل دولة، وظروف كل مجتمع، وما يصلح، أو لا يصلح لأيهما.

المشكلة ـ هنا ـ أن كل أيديولوچية لها جاذبيتها الفكرية، وكل دارس من شأنه أن يتأثر بأيديولوچية معينة ويدافع عنها حتى الموت، وهذا مقبول فى مجال المناظرات، ولكن عندما نتحدث عن الحكم، يجب أن نفهم أنه لا توجد حكومة فى العالم، حتى فى أكثر أنواع الحكومات الشيوعية أو الرأسمالية تطرفا، تلتزم بأية نظرية، ولكن ـ دائما ـ هناك تطبيقات تختلف عن التصنيف الأيديولوچى، لأن الواقع هو الذى يحكم.

مهما كانت الأيديولوچية قوية ومحكمة، فإنها لا تستطيع أن تفرض نفسها على الواقع، وإنما الواقع هو الذى يفرض نفسه.

وحتى فى الأيديولوچيات ذات الطابع الدينى، ستجد أن مفردات الواقع اختلفت مع بعض عناصرها.

من السهل جدا أن يجلس شخص ويكتب لنا نظرية، ولكن ليس هذا ـ بالضرورة ـ الذى سينفع الناس.

وعندنا فى مصر مفكرون كثيرون، منهم ذو الطابع الاشتراكى، أو الإسلامى، أو غيره.. وكلهم يقولون كلاما جميلا ومنسقا، إنما ساعة التطبيق، لا يستطيع هذا الكلام المنسق والجميل أن يصمد لحظة واحدة.

مصر أقدم دولة فى العالم، وقد جربت تطبيق كل الأنظمة، ولكن أجزم أننا لم نطبق ـ حرفيا ـ أية أيديولوچية أو نظرية، فحين أردنا أن نكون اشتراكيين، طبقنا ما يسمى (الاشتراكية العربية)!

● **بالضبط ـ يا دكتور ـ وأسميناها (النابعة من واقعنا)!!**

○ نعم.. ولقد رأينا أشياء كثيرة للغاية، ولكن ـ فى الحقيقة ـ أن من يدفع ثمن كل هذه التجارب فى النهاية، هو الشخص العادى، المطحون، الفقير، الذى يريد ـ فقط ـ أن يعيش بشكل جيد، ولا يرغب فى نظريات أو «زفت»!!

السؤال المحورى هو: كيف يمكن تحسين مستوى المعيشة لمجموعة من الناس؟، فإذا وجدنا طرقا تؤدى إلى ذلك سواء كانت تتفق أو لا تتفق مع نظرية، فلابد أن نسير فيها.

المهم ـ فى النهاية ـ أن يعيش الناس بشكل أفضل ماديا ومعنويا.

ماذا يفيد أى دولة أن ينصرف جهد أبنائها الخلاق إلى الحديث والكلام والنظريات، فيما تتدهور أوضاعها بشكل متواصل؟!

. . . . . .

أما فيما يخص الجزء الثانى من السؤال المتعلق بأنواع الرأسماليات، وأيها أميل إليه، فأحب أن أوضح لك ـ يا دكتور عمرو ـ أن فكرة الرأسمالية ـ أساسا ـ تقوم على إتاحة الحرية للسوق، بمعنى أن يتحكم العرض والطلب فى الأسعار، وأن يحجم تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد والتجارة.

و تحجيم دور الدولة ـ فى هذا السياق ـ لا يعنى اختفاءه، ولكنه يعنى التأكيد على دور اقتصادى قوى للدولة، ليس فى مجال الإنتاج، أو فى عملية الإنتاج، ولكن فى التقنين، ووضع القواعد، والالتزام بتطبيق القواعد على الجميع. . وهو ما يسمى بسيادة القانون.

وبدون سيادة القانون، فإن الرأسمالية ـ كنظرية ـ لن تكون الرأسمالية التى نعرفها فى العالم كله، ولكن ستكون ما يسميه البعض الآن «رأسمالية المحاسيب» أو «رأسمالية الفساد».

● يرى البعض تطبيقات مثل هذا النوع من الرأسمالية متمثلة فى (رأسمالية هدايا القروض)، و(رأسمالية هدايا التوكيلات) و(رأسمالية هدايا تخصيص الأراضى)،.. هل هذا ما تقصده؟

○ هذه أنماط من إساءة استخدام الحرية الاقتصادية، لأن الحرية الاقتصادية ليس معناها الفوضى الاقتصادية، وإنما معنى الحرية الاقتصادية هو وجود القانون،

واحترام القواعد، ووجود جهات اختصاصها الإشراف على هذه القواعد، وهى جهات تتسم بالنزاهة والكفاءة.

وإذا لم يكن لديك قواعد، أو كان عندك قواعد غير سليمة وغير كافية، أو كان لديك قواعد سليمة وكافية ولكن لا توجد أجهزة لها القدرة والكفاءة والنزاهة لمراقبة تطبيق القواعد، فإن النتيجة ستكون ـ ببساطة ـ عدم وجود اقتصاد حر.

فى هذه الحالة سيكون لديك اقتصاد مستغل، من جانب الفئات الأذكى أو الأقدر على استغلال هذا الاقتصاد.

هذه هى الحقيقة اليقينية التى لا يجب التغافل عنها، ليس فى مصر ـ فقط ـ بل فى أى مكان فى الدنيا.

ولذلك، فإننى فى كتبى دائما ما أقول: إنه لا يجوز الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص قبل وضع القواعد، وإنشاء الأجهزة التى تلتزم بتنفيذ هذه القواعد، وإلا فإن أفراد المجتمع سيكونون ـ باستمرار ـ عرضة لأن يفترسهم الأكثر ذكاء والأكثر قدرة والأكثر قوة!!

سطر!

● **يا ليت نضع سطرا تحت الجملة الأخيرة ـ يا دكتور إبراهيم ـ وتفسر لى معنى إنشاء الأجهزة التى تلتزم بتنفيذ القواعد.. وهل تم ذلك على الساحة الاقتصادية المصرية؟**

○ ليس عندى فكرة كافية عن كل التفاصيل التى تجرى فى مصر، ولكننى أستطيع الحديث ـ منطقيا ـ عن بعض النقاط.

هناك ـ مثلا ـ شكاوى من خدمة التليفونات فى مصر زمان، وقد عادت هذه الشكاوى الآن، ولكن على نطاق أقل بكثير.

وهذه الخدمة عبء على الدولة، بدلا من أن تكون مصدرا كبيرا للربح، فهى من أكثر العمليات المربحة.

ولكن كيف نجحنا فى تحويلها إلى عبء مالى بدلا من أن تكون مصدر ربح.. الإجابة ـ طبعا ـ فى نوعية إدارة هذه الخدمة!

فمعنى كونها خدمة حكومية، هو أنها يمكن أن تكون عرضة لضغوط سياسية من أجل تعيين عناصر بعينها ليست ـ بالضرورة ـ الأكثر كفاءة، أو الأكثر استيفاء للمعايير، أو ـ حتى ـ بصرف النظر عن الحاجة إليهم.

وينتهى الأمر بخدمة حكومية كان يمكن أن تكون مربحة جدا، لتصبح عبئا ماليا على الموازنة، ويسود إدارتها عدم الكفاءة، وتحمل بأعداد كبيرة أكثر من اللزوم، وبالتالى يعمها الفساد!!

الحل يكمن فى الانتقال إلى القطاع الخاص، ولكن كيف ستدار هذه الخدمة من جانب القطاع الخاص؟ وماهى القواعد التى ستحمى الجمهور، وتضمن أسعارا معقولة، كما تضمن استمرار الخدمة؟

● وماذا عن قواعد الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص نفسها؟

○ العملية التخصيصية نفسها، لابد أن تخضع لأنظمة معروفة ومعلنة، ويستحسن أن تقوم بها جهة مستقلة، غير خاضعة لضغوط سياسية، ويكون هناك نوع من الشفافية يسود عملية التخصيص، بحيث يعرف الناس جميعا ماذا يجرى. وبمعنى آخر يتم الانتقال بطريقة منظمة Orderly، ثم تتم إدارة الخدمة فيما بعد بصورة تضمن مصالح الجمهور، ومصالح المستثمرين، وتحت إشراف شخصيات مقبولة من المجتمع وقواعد معروفة من هذا المجتمع.

إذا حدث ذلك، ستكون التخصيصية ـ فعلا ـ هى الحل.

وإذا لم يحدث ذلك، فليس هناك أى ضمان أن تصبح الخدمة أفضل أو أرخص، إذا ما انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص.

بعض الدول ـ خصوصا ـ روسيا، انطلقت (لأسباب سياسية) فى التخصيص قبلما تنشئ هذا الإطار، أو البنية التحتية التنظيمية والقانونية، والنتيجة ـ فى الواقع ـ حدوث مشاكل كبيرة جدا.

كان لدى الروس أوضاع سياسية صعبة جدا، ويريدون أن ينقلوا السلطة بسرعة، ولكى تنتقل السلطة، لابد أن تنقل القوة الاقتصادية، فوزعوا ما يسمىVoucher ، بحيث يأخذ كل مواطن شهادة تعطيه الحق فى أن يشترى نصيبا من منشأة اقتصادية، ولكن ما حدث ـ عمليا ـ أن الأغنياء اشتروا الشهادات بسرعة من الفقراء، وتركزت القوة فى أياد قليلة، وسيطر الأغنياء واحتكروا، وملاحظتى الأساسية على الطبقة الغنية الجديدة فى روسيا أن قوامها الرئيسى يتكون من مدراء شركات القطاع العام السابق.

وبدلا من أن تذهب الأموال للدولة فى عهد الاشتراكية، أصبحت تذهب لجيوب أعداد قليلة من الأغنياء.

ولذلك أرى أن حكاية نقل الملكية للعاملين ـ هذه ـ هى خدعة.

فمن هم العاملون؟.. إنهم ـ حتى ـ ليسوا العمال، ولكنهم الأفراد الذين يشتغلون فى مؤسسة بعينها، من مستوى مجلس الإدارة فأقل، ونقل الملكية إلى العاملين. يعنى ـ فى اعتقادى ـ الاستفادة من الوضع الإدارى الراهن، واستحالة التخلص من العاملين الزائدين عن الحاجة أو غير القادرين.

الاقتصاد لا يمكن أن يسير بنصف كفاءة ونقص نزاهة.

والنقطة الأساسية ـ كما أعيد وأزيد ـ هى: كيف نجعل الكفاءة والنزاهة أساسا للعملية الاقتصادية، وخصوصا العملية الإنتاجية؟

تدخل!

- **قلت مرة: «عندما يتكلم الناس فى المنطقة العربية عن البنك الدولى يفترضون أنه مؤسسة دولية واحدة، ويبنون تحليلهم خطأ**

على افتراض أن المؤسسات الخمس التى تنتمى إلى ما يسمى مجموعة البنك الدولى، هى كيان واحد، على الرغم من أن لكل منها بناء قانونيا وماليا مستقلا.. بل إن الكثيرين يخلطون بين مؤسسات هذه المجموعة وصندوق النقد الدولى، وهى مؤسسة مختلفة تماما»..

ومع التسليم بكل ما ذكرتم، ألا يمكن أن يكون سبب هذا الاختلاط هو انطباع سائد لدى البعض تؤيده حفنة من الأقلام أحيانا، مفاده أن الدول الكبرى تهدف إلى التدخل فى الشئون الداخلية للدول النامية، وأنه دائما ما توجد أهداف سياسية مستترة لهذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأن أى تحرير اقتصادى يخدم مصالح الشركات دولية النشاط أكثر من تنمية هذه الدول؟.. مرة أخرى، ما هو سر الأساطير التى تنسج حول مثل هذه المؤسسات الدولية؟

○البنك الدولى، أو مجموعة البنك الدولى، وكذلك صندوق النقد الدولى، هى منظمات دولية بين الحكومات، يعنى الأعضاء فيها هم الدول.. ومن السذاجة السياسية أن نفترض أن الدول لا تتصرف بدوافع سياسية!!

طبيعة أى دولة أن تتصرف بدافع سياسى، وأن تحاول خدمة مصالحها الوطنية، وهذا ليس مقصورا على الدول الكبرى.

وإذا كانت مصلحة أية دولة تملى عليها استخدام منظمة دولية كأداة لسياستها الخارجية، أو لخدمة مصالحها الوطنية، فلابد أن تفعل ذلك.

الفارق الوحيد أن هناك دولا لديها القدرة، ودولا ليست لها هذه القدرة، وهذا هو ما يخلق التوتر فى العلاقات بين نوعى الدول.

إذن لابد أن نفرق ما بين إدارة هذه المؤسسات الدولية الداخلية (Management)، ودور الدول المساهمة فيها من أصحاب رأس المال.

الإدارة الداخلية تحاول بقدر الإمكان أن تتصرف على أسس فنية غير سياسية، ولكن هذا لا يمنع الدول من التصرف على أسس سياسية، عندما تملى مصالحها ذلك، ويكون هذا التصرف من خلال مجلس الإدارة، لأن أعضاء مجلس الإدارة تختارهم الدول الأعضاء، ويدفع البنك مرتباتهم ويعتبروا (رسميو البنك) ويتلقون تعليمات من دولهم، ومن ثم فمن الطبيعى أن تتأثر آراؤهم باعتبارات السياسة.

ولكن حينما يتم التعبير عن هذه الآراء، فإن ذلك يحدث بلغة فنية، فإذا كانت إحدى الدول تريد أن تعترض على أن يقوم البنك بإعطاء قرض لإيران، وكانت إيران مستوفية الشروط الفنية، فإنها لا تستطيع أن تعترض لعدم موافقتها على السياسة الإيرانية، أو لأى اعتبار سياسى فى إيران، وإنما يجب أن تبنى اعتراضها على أسس فنية، أو تعترض من دون إبداء أسباب.

نظام البنك مكتوب بهذا الشكل.

ومن هنا لا ينتظر من الدول أن تكون منعزلة عن اعتبارات السياسة، ولكن لا يجب ـ من جهة أخرى ـ أن تسود المبالغة تصوراتنا، فنتحدث عن أن البنك أداة للاستعمار.

هذا فلكلور.. ولابد أن نكون أكثر وعيا من هذا، وأكثر قدرة على التحديد.

تحدى!

● كما كتبت من قبل، فإن التحدى الأعظم يكمن فى السكان والتعليم، وانطلاق القطاع الخاص.. بعد سنوات خمس من كتابة (وصيتى لبلادى).. كيف تقيم التجربة المصرية فى هذا السياق؟

○ تقييم التجربة يختلف بحسب كل مجال من المجالات، فمما لا شك فيه،

أن هناك إصلاحات كبيرة جدا فى مصر، ولكن النقلة النوعية التى أطالب بها ـ خصوصا فى التعليم ـ لم تحدث بعد.

هناك خطوات كبيرة وجريئة يجب أن نأخذها للإصلاح، ولكننا ما زلنا أسرى فكرة امتصاص أعداد كبيرة فى الجامعات.

المشكلة أنه قد حدث توسع كبير فى بناء المدارس والجامعات، ولكن لم تتحسن نوعية التعليم.

هذه الحقيقة ترجع إلى زيادة الأعداد، ونوعية المدارس، ونظام وطريقة التعليم.

التمويل ـ فقط ـ لا يصنع تعليما جيدا، فمصر من أكثر الدول أو المجتمعات إنفاقا على التعليم (هذا لو جمعنا المبلغ المخصص للتعليم فى موازنة الدولة + التعليم الخاص + تكاليف الدروس الخصوصية)، ومع ذلك فنوعية التعليم فى مصر لا تعتبر ـ على الرغم من كل التصريحات ـ نوعية عالية.

المنتج البشرى المصرى فى التسعينيات لم يعد قادرا على المنافسة فى معظمه، لأن نوعية التعليم لم تؤهله للمنافسة.

مشكلة التعليم ـ مرة أخرى ـ فى نوعية المدارس، ومستوى المدرس. فالنظام التعليمى عندنا لا يدفع طالبا إلى دخول كلية التربية ـ عبر مؤسسة مكتب التنسيق ـ إلا إذا كان فاشلا بحكم التعريف.

ونشأت فى مصر ثقافة ترى أنه كى يصبح الإنسان محترما لابد أن يدخل إلى كلية الطب، أو الهندسة.. وفى نهاية السلم تقبع الكليات التى يتوقف عليها مستقبل البلد، مثل: القانون والتعليم، فأفشل خريجى المدارس الثانوية ينتهوا هناك.

وسأضرب لك مثلا، فهنا فى شيكاغو، وجدوا أنها وسط المدن الكبيرة، كانت من أقلها فى مستوى التعليم، فجمعوا أكبر العقول الأمريكية فى لجنة

تبحث مشكلة التعليم فى هذه المدينة، وتضم اللجنة بعض حاملى جائزة نوبل، وبعضهم فى تخصصات ليس لها علاقة أكاديمية مباشرة بعملية التعليم، وقد قابلت أحدهم وكان متخصصا فى الفيزياء.

وركزت هذه اللجنة على أن النهوض بنوعية المعلم هى الحل، كما أشارت إلى كيفية أن يُستقطب لكليات التعليم نوعيات أفضل من خريجى الثانوية العامة.

إذن مستقبل التعليم فى مصر يعتمد أولا على تخريج مدرسين أكفاء، ثم التعليم المستمر للمعلمين عن طريق دورات حقيقية، وتدريب مستمر، والمواءمة بين مستوى المعلم، والتقدم والتغير المستمر الذى يحدث فى العلم ذاته.

وهذه النقطة ـ فى الواقع ـ تدفعنا إلى مناقشة موضوع شديد الاتصال بها، وهو مرتبات المعلمين، فلا يمكن لمدرس بمرتب صغير، إلا أن يعتمد على الدروس الخصوصية، واعتماد المدرس على الدروس الخصوصية لا يجعل منه معلما، وإنما يخلق منه بقالا!!

هذا كله فساد!

وبداية إصلاحه الاهتمام بالمعلم كإنسان يعلم نفسه، وكشخص قادر على إعطاء العملية التعليمية وقته كله وحياته كلها.

وبعد الاهتمام بالمعلم يجب أن يتناول الإصلاح طريقة التعليم نفسها. وطريقتنا فى التعليم ـ أساسا ـ تعتمد على الحفظ (صم)، فإذا كنت حافظا ستكون الأول على دفعتك، وإذا لم تكن كذلك ستكون الأخير.

وأذكر أننى فى أول سنوات تدريسى فى الجامعة، وجدت تلميذا نجيبا وذكيا جدا، وأعطيته أعلى الدرجات فى فصله الدراسى، وفى نهاية السنة وجدته راسبا فى مواد أخرى كثيرة لأنه لا يعرف كيف يحفظ، ولأنه يعبر عن أفكاره!!

والمفروض فى أية جامعة محترمة أن من يعبر عن أفكاره يحصل على أعلى الدرجات والعلامات. لأن هذا هو ـ حقيقة ـ الذى سيصبح قائدا.

ولكن للأسف نحن نفعل العكس فنفرض على الناس كتبا معينة، ونعاقبهم إذا فكروا.. فكيف يكون هذا تعليما!!

ومن أكثر ما أحزننى فى الشهور الماضية، ما سمعته عن قانون جديد للتعليم الجامعى فى مصر، وقد فرحت ـ وقتها ـ بذلك جدا، وخصوصا أننى أثق فى الدكتور مفيد شهاب جدا.

وتابعت «الأهرام» والصحف الأخرى على الإنترنت، ووجدت أن كل الجدل، والنقاش العام حول القانون يدور حول نقطة واحدة، هى: هل يستطيع المدرس الذى وصل عمره إلى أكثر من ٧٠ عاما أن يقوم بتدريس طلبة البكالوريوس أم يقتصر عمله على الدراسات العليا.

أى أن الجدل كله دار حول مصلحة مالية للمدرسين.

أين نظام التعليم، أين أساسيات التعليم الجامعى.. لن تجد شخصا واحدا تذكرها.

ثم تعال إلى أعداد الطلبة، إذ لا يمكن لجامعة أن يتقدم فيها التعليم بالأعداد الموجودة (كلية التجارة فيها ٣٧ ألف طالب ـ كلية الحقوق فيها ٢٤ ألف شخص)، وللأسف هناك من يتبنى فكرة أن من يستطيع أن يعطى محاضرة لواحد، يستطيع أن يعطيها لألف.

لو كان التعليم بالمحاضرات، لكانت العملية سهلة جدا.

التعليم هو أن تجعل الطلاب يفكرون، وكيف يبحثون لأن هذا هو ما سيواجهونه فى المستقبل، ولن يكون ما يقابلوه هو ارتداد المعلومات التى حفظوها.

الخريج يواجه مشكلة عليه أن يبحث عن حلها، ولابد أن يعرف كيف يبحث.

للأسف، جاءنى ـ هنا فى البنك الدولى ـ طلبة للدكتوراه من مصر، يعنى حصلوا على الماجيستير، وعندما أقول لأحدهم: اذهب لتبحث فى المكتبة، يصدمنى بأنه لا يعرف، وحين أطلب منه أن يعمل على الكومبيوتر، يفاجأنى بأنه لا يعلم.

هذه أساسيات، إن غابت يكون هذا الغياب قرينة على عدم وجود تعليم جيد.

على أية حال.. مصر الآن، لديها فرصة أن تتخطى كل ذلك بقفزة تكنولوچية كبيرة، شريطة أن تنجح فى خلق الكادر البشرى الذى يعمل على الشاشات والكومبيوتر.

التعليم كان هو الذى ميز مصر عند نشأة الدولة الحديثة وبعدها، والجيل الذى علمنى كان من أساتذة فى غاية الاحترام على المستوى الدولى، ولكن العثور على مثل هذا المستوى هو ـ الآن ـ الاستثناء وليس القاعدة.

وكما قلت، فإن الحل هو القفزة التكنولوچية التى ستقدم لنا منتجا (بفتح التاء) بشريا قادرا على المنافسة.

لقد أصبحنا مجتمعا مفتوحا أكثر، وبالتالى أصبحت المنافسة عاملا رئيسيا، ولم نعد نستطيع الاعتماد على الحماية للأبد، ومع ذلك ففى مصر ألاحظ أن الحماية واسعة وكبيرة للصناعات وللمهن.

وسوف نضطر ـ رضينا أم أبينا ـ إلى فتح السوق أكثر، وهو ما سوف يؤدى إلى انهيار كثير من الصناعات القائمة التى لا تقوم على أسس اقتصادية، وإنما على أسس حماية مفرطة.

لاحظ أن السيارة فى مصر تدفع عليها ٢٠٠٪ جمرك!

وقد حضرت مؤتمرا غريبا فى مصر تحدث فيه مدير شركة چنرال موتورز وقدموه على أساس أنه مثال للتنافسية، ثم أعقبه ممثل شركة بيرة الأهرام، فقلت لهم: «يا جماعة.. هذا حرام.. ومن غير المعقول استغفال الحاضرين على هذا النحو.. إن هذه الشركات تقوم على الحماية والاحتكار.. ولايمكن أن نعتبرها بأى معيار مثالا للتنافسية.. ربما كانت مثالا للكفاءة أو للإدارة، ولكن لا تقولوا مثالا للتنافسية، لأن التنافس لا يكون فى ظل حماية من هذا النوع».

وكما أوضحت هذا الأمر بالنسبة للشركات والمنشآت الاقتصادية، فإن هذه الفكرة تنطبق تمام الانطباق على العنصر البشرى.

فعندما يتخرج الخريج فإنه يبدأ التنافس فى سوق العمل مع ناس من داخل مصر (وكذلك ـ وهذا هو الأهم ـ مع ناس من خارج مصر).

عندما ينفتح اقتصاد بلد، وينفتح سوقها، فلابد أن يتوقع العنصر البشرى الذى تنتجه أنه سيواجه منافسة، ليس فقط فى الداخل ولكن فى الخارج أيضا، فتزايد عدد المصريين يؤدى ـ تلقائيا ـ إلى خروجهم للعمل، أو هجراتهم الدائمة أو المؤقتة، فإذا لم يكن العنصر البشرى قادرا على منافسة الهندى أو الآسيوى، فإن فرصه فى العمل ـ حتى فى الخليج ـ تصبح محدودة وقليلة.

عالم!

- **الموارد المتاحة فى العالم لا تكفى لحاجة الناس، ولذلك فإنك تقول إن وجود دول فقيرة وأخرى غنية هو أمر حتمى، وإن هذه الموارد حتى إذا كانت تكفى كل شخص يعيش على هذه الأرض، فإن موقف الدول الغنية ومواطنيها لن يسمح بهذا، إذ إن أمريكا مثلا تستخدم لضروراتها ولرفاهيتها، قائمة معتبرة من الموارد المتاحة فى العالم.. هل تعتقد أن شكل العالم على هذا النحو يعبر عن فكرة عادلة، أو أنه قابل للاستمرار؟**

فى أى مجتمع، محلى أو عالمى، ليست هناك مساواة، ومن يقول غير ذلك هم الفلاسفة!!

هناك فوارق أصبحت ـ فيما يبدو ـ حتمية، والمشكلة أن الفارق هائل، ويتزايد، سواء كان فارقا فى الثروة، أو فارقا فى المعرفة.

الغنى أصبح أغنى، والمتعلم أصبح أكثر علما، والمتخلف أصبح أكثر تخلفا، والجاهل أصبح أكثر جهلا.

لابد أن ينطلق الطرف الضعيف عبر العلم، ليس ليصل ـ بالضرورة ـ إلى نفس درجة الغنى/ القوى، وإنما ـ على الأقل ـ يحسن أوضاعه ويضيق الفارق.

وليست هناك وسيلة إلى هذا سوى التعليم.

العالم كله يتحدث الآن عن أن الثورة التكنولوچية أهم من الثورة الصناعية فى نتائجها وآثارها فى المستقبل القريب، وكما يقولون الآن:

"The real difference is the digital difference".

إذ ـ كما قلت ـ المعرفة، والمعرفة التكنولوچية ـ بالذات ـ هى أساس الفارق فى عالم اليوم، فعلى حين يجلس الواحد فى مجتمعاتنا ليبحث مشكلة ما من يوم أن خلق ربنا الكون، فإن شخصا آخر، أو باحثا آخر، يستطيع فى ثلاث دقائق أن يستخرج المعلومات التى تلزمه.. وبالتالى إذا عجز طرف عن مواكبة هذه الحقبة، فإن الفارق سيأخذ فى الاتساع، حتى نصبح خارج المنظومة تماما، أو يصبح هناك حضارتان لا علاقة لإحداهما بالأخرى.

ولكى نواكب ـ أقولها للمرة الألف ـ يجب أن نحدث تطويرا حقيقيا وكبيرا فى نظم التعليم بمصر.

اجتماعى!

- **كثيرا ما تتردد كلمة البعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى، وأتصور أن الدلالة الحقيقية لها هى من زاوية توفيق أوضاع العمالة التى أضيرت من الخصخصة. ومن زاوية أخرى تعنى وجود ضمان اجتماعى وتأمين وبطالة، وعلاج، وتعليم سليم، وإعانات إعاقة وفقر. هل موازنات الدول النامية تتحمل تجديد البنية الأساسية، وتحديث الإدارة، وتطوير الموارد البشرية؟**

والحديث عن البعد الاجتماعى يردنى إلى ما كنت تذكره حالا ـ يا دكتور إبراهيم ـ عن تجهيز الهياكل للخصخصة، وللمثال الذى ذكرته ـ حالا ـ عن الشركات التى يقولون عنها تنافسية وهى تعبير عن الحماية والاحتكار، إذ إن هذه الشركات واجهت كما نعلم مشاكل كبيرة فى إعداد البنية التحتية الاجتماعية لعملية

الخصخصة (بما تشمله من توفير ضمانات للعاملين وإعادة صياغة حجم العمالة وتأهيلها).. وأعود وأسألك هل موازنات الدول النامية تتحمل تجديد البنية وتحديث الإدارة وتطوير الموارد البشرية؟

○ مسألة من يدفع ثمن الإصلاح، هى مسألة تعتمد على رؤية الدولة، ونظامها، وطبيعة هذا النظام.

فهذا النظام هو ـ عادة ـ الذى يملك السلطة الحقيقية للتغيير، أو القدرة الحقيقية للتغيير.

ففى كثير من الدول يحدث إصلاح، ولكن المستفيد الأول هو الطبقات الأغنى، وليس الطبقات الأفقر.

هذه الطبقات الأغنى هى التى تقرر وتنفذ، بالضبط مثلما حدث فى روسيا، كما حكيت لك.

الطبقات الأغنى، تفصل الإصلاح لمصلحتها، بوعى أو بدون وعى، من دون أن تعرف ـ بالضرورة أنها تضر بالآخرين.

كل واحد يتصرف بما يخدم مصلحته، فيزداد الغنى غنى، ويزداد الفقير فقرا. . أما إذا وعت الدول هذه المشكلة وكان اهتمامها بالطبقة الفقيرة، فإنها يمكن أن تنتهى إلى نتائج مختلفة تماما، وساعتها سيكتسب كل شىء مفاهيم مختلفة، فحماية العمال لن تعنى ـ حينئذ ـ إبقاء الأعداد الهائلة الزائدة عن الحاجة إلى الأبد، ففى رأيى أن هذا ليس حماية للعمال، وإنما ـ بالعكس ـ حماية العمال تعنى أن يزيد الإنتاج، وترخص الأسعار، وتزيد المرتبات. أما أن أدفع العامل إلى الاستمرار فى مشروع فاشل ليس له مستقبل، فإن هذا أمر غير مفهوم، إذ إن السؤال الذى يثور فى هذه الحالة هو: (أنا أحمى من؟!).

العامل المجتهد فى مثل هذه الحالات التى تقر فيها مفاهيم خاطئة، هو الذى

يدفع ثمن النظام الفاشل، لأنه محاط بأعداد كبيرة من العاملين غير المجتهدين. وبالتالى فإن الـ moral، أو روح العمل تنخفض، وتدفع المنشأة الاقتصادية ثمنا باهظا لهذا، بل ويدفع اقتصاد البلد كله ثمنا باهظا.

خذ عندك مثلا حديد حلوان (هذه الشركة ـ حسب معلوماتى ـ تخسر كثيرا ودعك مما يعلن، لأنه ـ محاسبيا ـ يمكن اللعب كثيرا فى الأرقام وبشكل شرعى!!)، آخر عدد رأيته للعاملين فى هذه الشركة هو ٢٣ ألف عامل، على حين من الممكن تسييرها بخمسة آلاف عامل فقط.

بقاء هذه الأعداد الهائلة مشكلة.

وهى مشكلة سياسية وليست مشكلة إنتاجية!!

وهل يكون الحل أن تبقى الأحوال كما هى عليه، لأنها مشكلة سياسية؟!

هذا نزيف مالى.. وله ثمن على الوضع الكلى للاقتصاد..

Some body is Paying the difference.

الحل هو أن نبدأ فى البحث عن طرق حقيقية نواجه بها مشكلة العمالة الزائدة.

ربما يكون الحل هو منح مكافأة كبيرة للعامل الذى سيترك العمل. وبالمناسبة، الذين سيتركون العمل فى البداية هم أفضل العمال، وربما لن يكونوا ممن نريد بالضبط أن يتركوه، لأن الشخص ذا القدرات الأفضل، له سوق، وعنده مجال آخر للعمل، والشخص الذى ليس لديه قدرة هو الذى يحب البقاء، ولكن بعد ذلك ـ وباستمرار الفرز فى سوق العمل ـ سيتغير هذا الحال.

ولسنا أول دولة تقوم بإصلاحات، ويجب أن نستفيد من خبرات من سبقونا، سواء كانت إعادة تأهيل للعاملين، أو إعطاءهم أصولا، أو أراضى، أو أسهما فى المشروع نفسه وإخراجهم من العمل.. هناك حلول بالقطع، وأنا ضد تعميم

الحلول، لأن الوضع يختلف من حالة إلى حالة. وأى تعميم، هو ـ فى الواقع ـ مؤسس على نظرية، وعودة إلى بداية حوارنا.. فإن النظريات لا تفيد.

وفى هذا السياق يهمنى التأكيد على أنه ليس من العيب إطلاقا الاعتماد على الأجانب، والاستفادة من الخبرات الأجنبية، فليس هناك أمة تخاصم خبرات الآخرين، وليس هناك أمة تعرف كل شىء عن كل شىء، وبالمناسبة نحن لا نعرف كل شىء!!

نظام التعليم ـ مرة أخرى ـ عندنا.. نظام تحفيظ، ولا يجعلنا مؤهلين لحل المشاكل، وهذا ـ للأسف ـ يظهر فى الأزمات، إذ تجد الذهن الإدارى وقد توقف، لأننا لم نتعلم القدرة على الابتكار، التى هى مفتاح الحل لأية مشكلة.

التحفيظ هو أساس مشاكلنا فى البيوت وفى المدارس، وهو الذى يمنع القدرة على الابتكار، فأى طفل فى بيت مصرى عادى، غير مسموح له أن يفكر أو يعبر، وإذا ذهب إلى المدرسة فغير مسموح له كذلك ـ بأن يفكر أو يعبر.

الوضع الاجتماعى ككل يفرض على الإنسان المصرى، ألا يفكر، وألا يبتكر، ومن ثم لم نعد جاهزين ـ بالضبط ـ للتعامل مع المشكلات، وبالتالى يظل اللجوء للخبرة الأجنبية واردا ومشروعا جدا فى هذا الإطار، ويظل اللجوء إلى الخبرة الأجنبية مشروعا وواردا جدا فى موضوع الإصلاح الإدارى للشركات وللمنشآت الاقتصادية.

دستورى!

- **فى الجزء الثالث من كتابك «وصيتى لبلادى» تناولت موضوع التغيير الدستورى، وتعرضت فيه إلى العديد من الأمور الأساسية والحساسة.. وبالمناسبة، فإن هذا الكتاب ـ فى تقديرى ـ هو نقطة البداية لأى تغيير دستورى.**

واليوم، فإن الرأى العام فى مصر أبدى اهتماما وتركيزا لحكم

المحكمة الدستورية حول قانون الجمعيات الأهلية. ماهى ـ فى تقديرك ـ تبعات هذا الحكم من وجهة نظر الإصلاح الدستورى؟

○ لاحظ أن ما يسمى قانون الجمعيات الذى صدر عام ١٩٦٤، كان فى عز «هوجة» الإرهاب والإخوان المسلمين، وكان المقصود منه التحكم فى هذه الظاهرة، ومازالت العقلية الرسمية السائدة متأثرة جدا بموضوع الجهات التى تستغل إطار الجمعيات الأهلية لأغراض سياسية لها علاقة بالإرهاب.

ومادامت هذه هى طريقة التفكير، كان من الطبيعى أن يكون القانون الجديد معمما لكى يحاصر، ويسوده فكر مقيد.. ومن هنا كان حكم المحكمة الدستورية.

وفى اعتقادى أن هذه طريقة سيئة فى التفكير، فالإرهاب لابد أن يحارب، ولكن هل معنى محاربة الإرهاب، هو حرمان كل الناس من الحريات بصفة عامة!

ما أفهمه هو أنه إذا ارتكب بعض الأفراد جريمة معرّفة فى القانون، فلابد أن يعاقبوا طبقا للقانون، وعبر التحقيق والنيابة والقضاء.

أما الموضوع الذى يثار ـ دائما ـ كمبرر لصدور قانون الجمعيات، وهو الحصول على أموال المساعدات من الجهات المانحة، فهو ـ فى رأيى ـ يدخل فى نطاق التفكير فيما وراء القانون.

فعندما صدر قانون ١٩٦٤ لم يكن التمويل قد بدأ بعد، ولكن طريقة افتراض الخطر، ثم (التقييد) على أساس هذا الافتراض، جعلت من التمويل الأجنبى عندما حدث بعد ذلك بكثير، قرينة جديدة على الخطر، ومبررا جديدا للتقييد!!!

ليس كل تمويل أجنبى للجمعيات الأهلية، هو تمويل استعمارى!!

ربما كان بعضه كذلك، ولكن ـ بالقطع ـ فإن الجزء الأعظم منه يقصد الخير، وكما تعلم ـ يا دكتور عمرو ـ هنا فى أمريكا أو فى الغرب، هناك العديدون الذين

يتبرعون بمبالغ مذهلة للمساعدة، من دون أن يتحققوا ـ بالضبط ـ من أغراض الجهات التى يتبرعون لها معلنة أو خفية!

ولكن هناك حقيقة ينبغى أن نتعامل معها بتفهم، وهى أن الكثير من الجهات الأجنبية تفضل الاعتماد على الجمعيات الأهلية فى دعمها لمجتمع من المجتمعات لأنها تجدها أكثر كفاءة، وأقل فسادا.

وقد كانت وزيرة التنمية الهولندية ـ هنا ـ فى زيارة، وهى صديقة، وقالت لى: أنا أفضل أن أعطى المال فى أية حالة إلى الجمعيات الأهلية، لأنها أقل فسادا. أما حين تُعطى المعونة للمؤسسات الحكومية، فإنها تذهب إلى موظفين، ولا نكون متأكدين ما الذى سيجرى لها. وهى فى ذلك لم تكن تتحدث عن دولة بعينها. أما الجمعيات الأهلية ـ من وجهة نظرها ـ فهى أسهل وأسرع، واحتمالات الفساد موجودة فيها، ولكن أقل كثيرا.

وفوق هذا، فإن مفهوم خدمة الجماعة Community Service غير موجود فى مصر، وبالتالى فإن التمويل الداخلى، عبر أن يستقطع الإنسان جزءا من دخله يعطيه لجمعية، هو استثناء غير شائع، ولما كان هذا التمويل الداخلى محدودا أو معدوما، فمن الطبيعى أن تلجأ الجمعيات الأهلية إلى التمويل الخارجى، وإذا لم يكن الاثنان موجودين.. فكيف يتم تمويل الجمعيات الأهلية إذن؟!

ثم افرض أن غرض الجمعية الأهلية نبيل جدا، وغير سياسى بالمرة، وليكن بناء أرصفة للشوارع، وجاءت جمعية فى هولندا وقالت لهذه الجمعية سوف نمنحك مليون دولار لبناء الأرصفة، فهل يمكن أن يغضب هذا أحدا!

إن البنك الدولى نفسه يحاول تشغيل جمعيات أهلية فى مشروعاته، لنفس الأسباب (السرعة وتجاوز البيروقراطية وقدر أقل من الفساد).

ونرجع لما ورد فى سؤالك عن علاقة ذلك بالإصلاح الدستورى.

هذا القانون ـ بالذات ـ أثار ضجة خارج مصر، أكثر منها داخل مصر.

وأنا ـ شخصيا ـ وصلتنى عشرات الرسائل حول الموضوع من جهات وأشخاص يعرفون أننى مصرى، وأنا متأكد أن المسئولين فى مصر وصلتهم مئات الرسائل ضد هذا القانون المقيد، ومن ثم لا أستغرب صدور حكم المحكمة الدستورية.

وعلى أية حال، فإن تلك الحالة، وحالات أخرى، تفتح موضوع الدستور المصرى، الذى هو خليط من مبادئ اشتراكية عام ١٩٧١، ومحاولة إدخال الشريعة عام ١٩٨٠.

ومن يقرأ مقدمة دستور ١٩٧١ يشعر أنه أمام موضوع إنشاء لطالب ثانوى، وهو مليء بالأحكام التى تؤكد أن الاشتراكية هى أساس الدستور، وأساس القاعدة الإنتاجية، وأساس الحكم، وأساس كل شيء.

ثم ـ مع بقاء كل هذا من دون تغيير ـ تضاف الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسى للتشريع عام ١٩٨٠، وأن مساواة المرأة والرجل هى فى حدود الشريعة الإسلامية.. يعنى أصبح عندنا كائن دستورى غريب هو مزيج من الاشتراكية والإسلام، وهذا الكائن كان محاولة تلفيقية، وليس محاولة توفيقية.

المجتمع المصرى، والعقل المصرى تخطى هذه المرحلة، وقد أصبحنا أكثر وعيا وأكثر تقدما، وليس عيبا أو حراما، أن نبدأ محاولة أن يكون دستورنا أفضل.

ومسألة أن يكون دستورنا أفضل لا يجب أن تتعثر كثيرا فى قضية المغالاة فى النص على حقوق فى الدستور، هى ليست ـ بالضرورة ـ حقوقا.. فإذا نص الدستور على أن (العمل حق) وكنت متبطلا، فماذا أفعل بهذا الحق الدستورى، وعلى من أرفع قضية لإثبات حقى؟!

وعندما ينص الدستور على أن التعليم بجميع مراحله حق مجانى.. يجب أن نصيغ هذا الدستور صياغة منطقية، فلا توجد دولة فى العالم أقرت مثل هذا الحق بتلك الإطلاقية!

لماذا لا نكتب فى دستورنا ـ مثلا ـ «لا يحرم شخص من حقه فى التعليم، إذا كانت لديه الكفاءة والقدرة»!

فإذا كنتُ غبيا وأرسب أربع مرات فى كل فصل دراسى، فلماذا آخذ تعليما مجانيا.. ثم لو كنتُ غنيا لماذا أحصل على تعليم مجانى!

ما أطالب به أن نبدأ التفكير فى مسألة الإصلاح الدستورى.

● **كيف نبدأ التفكير ـ يا دكتور إبراهيم ـ عمليا؟!**

○ الأفضل أن تأخذ القيادة زمام المبادرة، بأن تشكل مجموعة من أنبه المصريين، وأكثرهم علما وخبرة واطلاعا على ما يحدث فى العالم، وتطلب منهم إعداد مشروع لتعديل الدستور، ثم يناقش المشروع ـ علانية ـ ونسمع فيه رأى الناس كلهم (اشتراكيون ـ ليبراليون ـ إخوان مسلمون.. الجميع)!

● **من ملاحظاتك على شكل الجدل العام.. هل تتصور أن يكون مثل ذلك النقاش منتجا، أم يتحول إلى ساحة للتشاتم وتصفية الثأرات التاريخية، وسحق الآخر، وإعلان الانتصار عليه؟**

○ يمكن أن يكون الجدل فى مصر منتجا إذا كان جادا.

المشكلة أن الناس فى مصر ليس لديها ثقة كافية فى جدية الجدل. ومن هنا تعزف عنه، وترى فيه مضيعة للوقت. أما المخربون فيودون ـ دائما ـ استغلال الجدل للوصول إلى أغراضهم، وليس للوصول إلى نتيجة وطنية معينة.

أما إذا كان الناس جادين، فأؤكد لك أن مثل هذا الجدل سوف يكون إضافة كبيرة لمصر، فنحن بلد ـ على الرغم من سوء نظام التعليم فيه ـ يخرج منه عباقرة حقيقيين، لأنه بلد له وضع خاص وتاريخ خاص، وأحيانا أتعجب لبعض المصريين الذين لم يتلقوا تعليما، حين يصدر منهم كلاما تستغرب له، من حيث درجة ذكائه ووعيه.

إذن لدينا خبرات يمكنها المشاركة، ولدينا وعيا عاما فطريا لدى الناس، ولكن كما قلت ـ فإن الكبار المتعلمين يعزفون عن المشاركة لشعورهم بعدم الجدوى.

● **دكتور إبراهيم شحاتة.. كيف ترى موقع مصر ضمن الاقتصاديات الناشئة فى العالم؟.. فالمشكلة أننا ـ أحيانا ـ نغالى فى نقد الذات فنتصور أننا أسوأ اقتصاد ناشئ، وفى أحيان أخرى نغالى فى مدح الذات، فنعطى لأنفسنا انطباعا بأننا فى أحسن الأحوال، ووسط هذا تضيع الأرقام والحقائق، أو تفقد معناها..**

○ سؤالك يتضمن الإجابة.. فلسنا الأسوأ، ولسنا الأحسن، فقد حصلت بداية جدية فى الإصلاح منذ عام ١٩٩١.

وهذه البداية لم تتصف بالكمال، ولكن يمكن تعميقها وتحسينها إذا أردنا (وهذا هو المطلوب الآن).

ومن جانب آخر، فمن عدم الإنصاف أن نقول إنه لم يحدث تقدم على وجه الإطلاق.

التهوين مكروه والتهويل أيضا، فنحن لدينا قدرة هائلة على المبالغة (نحن أكبر.. أعظم.. أجمل)، وهى صفة موجودة فى الثقافة العربية بصفة عامة.

● **كيف نعمق ـ إذن ـ محاولة الإصلاح التى جرت ونوسعها؟**

○ الإصلاح لابد أن يتعرض للمشاكل التفصيلية فى إطار الفكر العام الذى طرح فى بدايته.

فمثلا فى موضوع التخصيص، حدث تقدم كبير، ولكنه مازال بطيئا، ومازال هناك تخوف من العمالة الزائدة، وفى نفس الوقت ليست هناك حلول واضحة لهذه المشكلة، لأن الحل ليس الإبقاء عليها إلى الأبد.

فإذا قال البعض نبتعد عن التخصيص، فإن ذلك يجافى المنطق، إلا إذا استطعنا تحسين القطاع العام، ولكن هل هذا حل دائم ومتوازن ومستمر؟!

مشكلة القطاع العام أن السياسة تدخل فيها.

لو أنا مدير قطاع عام، وعندى سلطات مطلقة فى تعيين وعدم تعيين الناس، ربما استطعت أن أديره بشكل جيد، ولكن أن يرسلوا لى مائة فى كل سنة لتعيينهم إجباريا، وأنا لا أحتاج إلى تعيين شخص واحد ـ أصلا ـ فكيف سأديرها إذن.

الحل الوحيد هو نقل الملكية للقطاع الخاص مع اقتراح حلول للعمالة الزائدة.

وبالطبع ستكون هناك حلول للعمالة الزائدة وستحدث تكاليف اجتماعية.. من الذى سيدفعها؟ وكيف نقلل العبء على الفقراء ونحن نقوم بهذا التحول؟

من يريد الإصلاح يجب أن يدفع الثمن.

مريض السرطان لا يمكن أن يشفى من دون ألم، ومن دون ثمن!!

هناك دواء مر، ودواء أقل مرارة، ولكن ليس هناك أدوية للتحول محلاة بالسكر والعسل!!

وصفة!

- **هل صحيح أن مصر نجحت فى تكييف وصفة مع البنك والصندوق تختلف عن أى مكان فى العالم؟**

○ غير صحيح.. لقد حدثت مفاوضات كما يحدث مع أية دولة.

وكل دولة تحاول أن تخفف الثمن، وتخفف الألم.

هذا شىء طبيعى.. وفى نفس الوقت، فإن العاملين فى المؤسسات الدولية يحاولون ـ من ناحيتهم ـ الإسراع فى برامج الإصلاح، حتى يروا نتائج جيدة، بأسرع وقت ممكن، والنتيجة تكون compromise أو (توفيق) بين الهدفين أو المحاولتين!

● هل يعتمد هذا على مهارة المفاوض؟

○ لا.. ولكنه يعتمد على الظروف.. فمصر ـ لحسن الحظ ـ دولة محبوبة فى البنك والصندوق، وأنت تجد تأييدا كبيرا فى مجلس الإدارة للمطالب المصرية. ومن هنا تتساهل معها هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وبالمناسبة أحيانا لا يكون التساهل أمرا جيدا أو لصالح البلد.

فالسؤال الذى يجب أن نسأله لأنفسنا فى البداية: هل هناك مشكلة أم لا؟

وحالة الإسكان فى مصر، تعد مثالا عمليا واضحا فى هذا السياق، فعندما جمدت الحكومة الإيجارات فى الخمسينيات والستينيات، حدث أن اختفى الإيجار، وقرر الملاك أن يبيعوا الوحدات السكنية.

فلو كنت فقيرا لن أستطيع الشراء، فضلا عن عدم وجود الأجهزة المتمثلة فى البنوك العقارية، التى تستطيع منحى قروضا تسدد على ٢٠ ـ ٣٠ سنة كما هو موجود فى الدول المتقدمة.

إذن، فالسياسات المطبقة فى هذا المجال لا تحل شيئا، فلم تعد هناك بيوت للإيجار، والبيوت القديمة أصبحت محتاجة لخلو رجل، والبيوت الجديدة أصبحت محتاجة لأموال كثيرة للتمليك.

إذن، فمن الذين خدمتهم بالقوانين وبالتشريعات التى أصدرتها للإسكان؟

لم أخدم سوى المستهلك القديم وهو أقلية، على حين أن الملايين تخرج إلى الحياة كل سنة من دون أن تجد مكانا تسكن فيه.

السذاجة فى تقديم حلول المشاكل أفضت بنا إلى مشكلة أكبر.

موقف البنك كان واضحا فى هذا الموضوع ويطلب بإلحاح الوصول إلى حل.

وقد كتبت فى (الأهرام) ١٩٩٣ مذكرا بأن أحد الحلول يمكن أن يكون بترتيب البيوت من حيث تاريخ بنائها، فالذى تم بناؤه قبل ٤٠ عاما يزيد إيجاره ٢٠٠٪

أو ٣٠٠٪ والذى بنى قبل ٤٠ ـ ٥٠ سنة يزيد إيجاره ١٠٠٪، ويذهب نصف الزيادة للمالك، والنصف الآخر لصندوق يخصص ـ فقط ـ لبناء مبان للفقراء الذين ليس لديهم دخل، وبالتالى أكون قد قربت أجور السكن للحقيقة، ومن ناحية أحل هذا المشكلة بعض الشىء.

وبعد ذلك أُعِد مشروع قانون بهذا المعنى، فصرخ أصحاب المصالح ورفعوا عقيرتهم بالاحتجاج، وعلى الفور تراجعت الحكومة وقالت «لامساس»!!

والنتيجة هى أن القانون الجديد صيغ للمبانى الجديدة فقط!

وهذا كله يكرس أوضاعا من شأنها حل مشكلة الغنى وتعقيد مشكلة الفقير.

خطط!

● **أغلب خطط الإصلاح المالى والإدارى، هى خطط طويلة المدى، بطبيعة الحال، فجسامة المشاكل، والتخطيط العلمى السليم يستتبع النظر على المستوى البعيد، إلا أننا فى مصر فى حاجة إلى تغيير حالى وسريع ـ كما قلت حضرتك ـ على أرض الواقع، فتنفيذ اتفاقيات الجات على الأبواب، والاقتراب بشكل ما من اتفاق بشأن عملية السلام، سوف يؤدى إلى منافسه تجارية إقليمية، لا مكان فيها لمن يعانى من صعوبات اقتصادية ومالية، فانظر ماذا ترى؟**

○ الحل طويل الأجل يصبح أطول أجلا إذا أجلته، أو أجلت البت فيه!

لابد أن نبدأ الآن كى نصل إلى الحل.

الحماية ليست هى الحل.

وللأسف، فإن أصحاب المصالح مازالوا يؤثرون فى الرأى العام، والآخرون ليست لديهم وسائل للتعبير.

من مصلحة الاقتصاد أن يدفع تكاليف حقيقية مهما كانت مصالح أصحاب المصالح!

الإنتاج غير القادر على المنافسة، الذى تبذل جهدا كبيرا فى حمايته ودعمه سيأتى وقت لا يقبل العالم منك إجراءاتك تجاهه.

اتفاقية الجات أعطت مهلة لاستيفاء المعايير مدتها ثمانى سنوات، فماذا سيحدث بعد ٨ سنوات (وبخاصة أن المتبقى منهم ثلاث سنوات فقط)؟..

لو كان لدينا صناعات يمكن أن تقف على قدميها كان بها، وإذا لم يكن فلن تكون هناك حماية، بمعنى أن السيارات المستوردة من الخارج سيدفع المواطن عليها ١٥٪ جمرك فقط، بدلا من ٢٠٠٪، وبالتالى سيدفع اقتصادنا الثمن (الذى رفضنا أن ندفعه بطريقة منظمة ومدروسة)، ولكن بطريقة غير منظمة وغير مدروسة.

ستكون أمامنا ـ حينئذٍ ـ معضلة كل الشركات الموجودة عندنا وكل العمالة التى تشتغل فيها، والتى لم نلزمها بالاعتماد على نفسها والإنتاج وفقا للقواعد والمعايير المتعارف عليها دوليا، عن طريق تخفيض (الحمائيه) تدريجيا (يعنى ٢٠٪ كل سنة مثلا).

اللجوء إلى الحل السياسى بوصفه حلا سهلا هو فى الواقع أصعب بكثير.

وما تقوله عن المدى الزمنى القصير، أو المدى الزمنى الطويل، لا يهمنى فى هذا الإطار.. ولكن ما أعرفه هو أننا يجب أن نبدأ اليوم، ونتدرج فى الإصلاح، ونبتعد عن التواكلية التى تجعلنا نتصور أن شخصا آخر، أو جهة أخرى ستحل مشاكلنا.

ربما يجىء هنا دور الإعلام الذى ينبغى أن ينصرف إلى توعية الناس بحقيقة مشاكلهم، ويبتعد عن الحديث المزمن عن الذات بوصفنا أروع وأجمل وأعظم بلد وشعب ونظام!

فالتعرف الحقيقى على المشاكل هو بداية طريق الإصلاح، بدلا من الكلام الخائب عن أن البلد بخير، وأن ربنا سيحل مشاكلنا، وأن الجهات الاستعمارية الخارجية هى التى تتدخل فى شئوننا وتعوق تقدمنا!!!

عودة!

● **تقول: (الجهات الاستعمارية الخارجية) هذه عودة لمعنى السؤال الأول من هذا الحوار فى السؤال الأخير، فقد حرص الكثيرون على إعادة إنتاج الصورة النمطية الشريرة للبنك الدولى أو المنظمات الاقتصادية الدولية فى إطار الحديث عما يتعرض له شعب العراق من حصار وضغط.. هل لديك تصور ـ يا دكتور شحاتة ـ لطبيعة العلاقة بين البنك الدولى والعراق، وجهوده للتنمية، ومحاولات إنقاذ شعبه.. وكيفية التعامل مع هذه الدولة فى ظل ما ذكرته فى ثنايا الحديث من أن هناك دولا محبوبة، ودولا غير محبوبة؟**

○ مشكلة العراق أنه لا توجد دولة أخرى ـ تقريبا ـ ترغب جديا فى مساعدة العراق، طالما بقى نظام الحكم السائد فيها.

وحتى إذا تقدم الجهاز الفنى للبنك الدولى بمشروع ما لمعاونة العراق، فإن احتمال قبوله غير وارد فى الوقت الحاضر.

الثمن لا يدفعه الجهاز الحاكم فى العراق، وإنما يدفعه الشعب العراقى، ولكننى أحكى لك عن مواقف الدول داخل البنك.

وأضف إلى ذلك أن أحدا لا يريد أن يغضب الكويت، وهى دولة محبوبة، تساعد الآخرين طوال تاريخها، ودورها ـ فى العالم العربى بالذات ـ دور إيجابى من يوم أن استقلت.

وبالتالى، فإن أى تدخل لمساعدة العراق سياسيا سيبدو وكأنه إساءة للكويت، خصوصا قبل حل مشكلة الأسرى الكويتيين، وهى مشكلة كبيرة جدا عند الشعب الكويتى.

ومن جانب آخر، فإن رأيى أن أى تخاذل فى مساعدة الشعب العراقى

جريمة عربية، فالشعب العراقى ضحية الحكم العراقى، والمنظمات الدولية ليس لها ذنب فى هذا. وقد يعتقد العراقيون أن حكومتهم هى أفضل حكومة فى العالم، لكن ـ فى النهاية ـ هو الذى يدفع الثمن. والحقيقة أن الموضوع محير، ففى ظل هذا النظام لاتصل أموال المساعدات إلى الشعب العراقى أو فقراء النظام، وبالتالى فإن أية جهة مانحة للمساعدات تتردد كثيرا فى إعطاء النظام العراقى أية أموال، لأنها تعرف أنها لن تصل إلى الناس.

ووضع العراق هنا يدفعنى إلى شرح وضع إيران مع البنك الدولى، إذ ربما كانت المقارنة مفيدة.

فقد أعلنت ـ أكثر من مرة ـ أن عدم تقديم قروض إلى إيران هو خطأ كبير.

فإيران دولة عضو، تقدمت بطلبات قروض، وليس هناك سبب فنى لعدم مساعدة إيران.

المشكلة كانت ـ أساسا ـ أن البنك يعتمد على مساعدات الدول الغنية، ومؤسسة I. D. A (مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك، التى تقدم قروضا من غير فوائد للدول الفقيرة تسدد على ٣٥ عاما) تطلب كل سنوات ثلاث تبرعات ضخمة بالملايين من الدول الغنية، وهذه التبرعات هى أساس مساعدة الدول الفقيرة.

والحقيقة أن عددا كبيرا من الدول المانحة، وليس فقط الأمريكان، قالوا لن نعطى أموالا لإيران إلا بعد حل المشاكل السياسية التى تتعلق بهذا البلد.

لكن الإيرانيين جادلوا فى هذا، وقالوا لن ننتظر إلى أن يتم حل هذه المشاكل السياسية، نريد أن يساعدنا البنك ـ ولو حتى فى المسائل الإنسانية.

وقد اتفقنا كجهاز فنى أن نقدم لمجلس الإدارة مشاريع قروض لإيران ليس لها أى طابع سياسى إطلاقا ولا يمكن أن تأخذ طابعا سياسيا.. وقد وافق المجلس.

هذه السابقة قد تعقبها ظواهر مماثلة، وربما يكون لذلك تأثير على العراق، ولكن المشكلة ـ كما قلت ـ إنه لا توجد أية مساندة للعراق فى مجلس إدارة البنك، ليس فقط من جانب الدول الغنية ولكن ـ أيضا ـ من جانب الدول الفقيرة!!

- ٢٠٠١ -